المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق
اسم الكاتب: م.د. ابتهال محمد رضا داود الجبوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2271
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق

م.د. ابتهال محمد رضا داود الجبوري(*)

المقدمة:

إن اقامة نظام فيدرالي في العراق من الامور المعقدة جداً وان اتفق الجميع على المبدأ في مؤتمر لندن الذي عقدتهُ المعارضة العراقية عام ٢٠٠٢، وكذلك عند تشكيل مجلس الحكم والحكومة الانتقالية وذلك بسبب الصراع الطويل الذي خاضهُ الكرد مع الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد وايضاً بسبب عدم توفر قناعات كاملة من جانب الاطراف الإسلامية الشيعية والسُنّية وغيرهما من داخل المجلس ومن خارجه.

مع تعثر الاحتلال الامريكي بدأت الدعوات من الساسة الامريكان لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية سُنّية وشيعية وكردية الامر الذي أصبح جزءاً مهماً من استراتيجية الادارة الامريكية للتخلص من مأزقها في العراق. وقد تباينت مواقف القوى السياسية من الفيدرالية ما بين الرفض والقبول إذ يرى بعضهم ان الفيدرالية المراد تطبيقها في العراق تؤدي إلى تقسيم العراق وتجزئتهُ لأنها قائمة على اساس عرقي وطائفي . في حين يرى آخرون ان الفيدرالية هي الحل الامثل لمواجهة المشاكل التي يمر بها البلاد.

وبناءً على ذلك قسم البحث على اربعة مباحث:

المبحث الاول: مفهوم الفيدرالية.

المبحث الثاني: واقع الفيدرالية في العراق.

المبحث الثالث: مستقبل الفيدرالية في العراق.

(*) جامعة بغداد، كلية الزراعة.

المبحث الاول: مفهوم الفيدرالية

الفيدرالية هي مصطلح ذو أصل لاتيني وان اللغة ودلالاتها تقدم وصفاً عاماً مبسطاً لهذا المفهوم أو المصطلح ولذلك فهو بحاجة إلى اضافات قانونية واجتماعية وسياسية لتحديده إصطلاحاً وتعريف تعريفاً علمياً، هذا ويعتقد الكثير من الباحثين ان مصطلح (الفيدرالية يرجع اساساً إلى غياب الاتفاق على الدلالة الاصطلاحية والصعوبة في وضع تحديد وتعريف لمفاهيمه بشكل واضح).

وهنا لابد من بيان اصل مصطلح الفيدرالية، فهناك مصطلحان متداولان فيدرالية أو الاتحاد الفيدرالي (**Federalism**) هذا المجال هي الفيدرالية والمصطلحان مختلفان في المعنى إذ تنصرف والفيدرالية إلى (**Federation**) الجانب الفلسفي والإيديولوجي ويراد بها المبدأ الفيدرالي، بينما تعني الفيدرالية أو الاتحاد الفيدرالي التنظيم المؤسساتي وانشاء النظام الفيدرالي[١] .

ويرى بعضهم أن مصطلح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (**Foedus**) ومعناه المعاهدة او الاتفاق، اما الفقيهان (**Grenstion & Palsby**) فيذهبان إلى القول بأن مصطلح الفيدرالية يرجع إلى الكلمة اللاتينية (**Foedus**) ومعناها حسب قاموس لويس اللاتيني عصبة (**Legue**) أو اتفاق بين طرفين او اكثر (**Treaty**) او ميثاق (**compact**) او تحالف (**Alliance**) أو عقد (**contract**) وهذا يعني ان اصل هذه الكلمة تعني نوعاً من الاتفاق، معتمداً على الثقة المتبادلة بين الاطراف أو تعهد موثوق به وبالنسبة للسياسات الدولية يكون المتفقون هم الحكومات والاتفاق بينهم هو اتحاد فيدرالي[٢].

وهناك من يقول ان الفيدرالية هي اساساً مصطلح معياري وليس وصفي ويشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الاقاليم، ويقوم هذا المصطلح على اساس القيمة والمصداقية

---

[١] حسين عدنان هادي، الفدرالية ومستقبل العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٤، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع الالكتروني: http: //www.shatharat. net

[٢] محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق أنموذجاً)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦.

المفترضة في الجمع ما بين الوحدة والتعددية وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي اكبر حجماً، ان جوهر الفيدرالية كمصطلح معياري هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليها في آن واحد[٣] .

أورد الباحثون وخبراء السياسة تعاريف عدة لمفهوم الفيدرالية، تتقارب جميعها بالمعنى والمضمون. إذ يعرف بعض المختصين الفيدرالية بأنها عملية يتم من خلالها التوافق والاتفاق بين وحدات سياسية على امتلاك كل منها جزءاً من سيادة الدولة الاقليمية والسياسية، الأمر الذي يمنحها ميزة الاستقلال الذاتي في الوقت الذي تشارك فيه بتكوين وإدارة مركز السيادة العامة للدولة الفيدرالية التي تنظمها[٤].

بينما يعرفها آخرون بأنها نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات الصغيرة في اغلب الاحيان، عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا، موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية[٥].

وكذلك يرى آخرون بأنها تفتيت للسلطة المركزية وترسيخ للامركزية الادارية والسياسية... وهي ممارسة حق ذو شقين ، حق الاستقلال الذاتي في الحدود الجغرافية المرسومة لشعب في موطنه التاريخي الاصلي ، وحق المشاركة في إدارة الشؤون المركزية حسب نسبته في الدولة المركبة وحجمه البشري[٦].

---

[٣] لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية دراسة تحليلية مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٢.

[٤] صباح العريض، نحو نظرة مستقبلية للنظام الفيدرالي في العراق، في ابحاث حول الفيدرالية، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٢٩.

[٥] جواد كاظم البكري، أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بلا تاريخ، ص٦.

[٦] عادل الجبوري ، تطبيق النظام الاتحادي . الفيدرالي . في العراق، في ابحاث حول الفيدرالية، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٦٥.

وينشأ الاتحاد الفيدرالي بأحدى الطريقتين[٧]:

الاولى: تفكك دولة بسيطة موحدة إلى عدة وحدات ذات كيانات دستورية مستقلة وبناء على الدستور الفيدرالي يتم توحيد هذه الولايات ثانية على اساس آخر وهو الدولة الفيدرالية، ويُعد كل من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٢م والبرازيل عام ١٨٩١ والارجنتين عام ١٨٦٠ والمكسيك وفق دستور عام ١٨٥٧ المعدل لعام ١٩١٧ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٩، من الدول الفيدرالية التي أُنشأت بهذه الطريقة.

الثانية: انضمام عدة ولايات أو دول مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية ، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على اساس الدستور الفيدرالي، ومن أمثلتها الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧ وجمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ والاتحاد السويسري عام ١٨٧٤ واتحاد الامارات العربية عام ١٩٧١.

تتميز الانظمة الفيدرالية على الرغم من اختلافاتها المتعددة بعدد من الخصائص المشتركة، وهذه الخصائص هي التي تميزها عن غيرها من الانظمة، ومنها:[٨]

١. هناك على الاقل مستويان للحكومة واحد للدولة ككل، ومستوى آخر للوحدات المكونة للدولة.
٢. الدستور هو الذي يحدد مستوى السلطة لكل من الدولة والوحدات المكونة لها، وهذا الدستور لا يمكن تعديله من الحكومات أو السلطات الفيدرالية بمفردها، بل يحتاج إلى موافقة الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية.
٣. تتوافر في الدولة الفيدرالية بعض الترتيبات الخاصة ومنها تمثيل الوحدات المكونة للدولة في المجالس الاتحادية (غالباً في المجلس الثاني)، إذ يعتمد نظام الثنائية التشريعية في الدول الفيدرالية، وهنا يتم اعطاء الوحدات الاصغر وزناً اكبر بغض النظر عن عدد السكان.

---

[٧] جواد كاظم البكري، الفيدرالية الادارية وأسس توزيع الثروات رؤية في التجربة العراقية على وفق الدستور، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٦.

[٨] أثير ادريس عبدالزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٦.

٤. توجد اجراءات ومؤسسات لتسهيل وتنسيق العلاقة بين الحكومات الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية، كما توجد عملية تحكيم او اجراء ما في حال حدوث خلاف بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة لها.

وبسبب حداثة العهد بكثير من المفردات والمصطلحات السياسية بالنسبة للعراقيين فأن الكثيرين منهم ما زالوا لا يميزون بدقة بين الفيدرالية والكونفدرالية.

الاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد دولتين او مجموعة دول مستقلة، تحتفظ كل منها باستقلالها الداخلي والخارجي، ولكنها ترتبط مع بعضها بهيئة مشتركة لها صلاحيات محدودة في الشؤون الخارجية والدفاع وأية أمور أخرى يُتفق عليها. وبالتالي فالاتحاد الكونفدرالي ليست لهُ شخصية دولية واحدة، بل تبقى كل دولة محتفظة بشخصيتها الدولية، ويتم الاتحاد عبر اتفاقية دولية، ولا تكون قرارات الاتحاد ملزمة لدولة إلا اذا وافقت عليها هيئاتها الدستورية، ولذلك فأن الاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد ضعيف لا يستمر طويلاً، فدولهُ اما ان تخرج وتنفصل عنه، واما ان يتطور إلى الاتحاد الفيدرالي. كالاتحاد الالماني عام ١٨١٥ الذي انتهى إلى الانفصال عام ١٨٦٦، بينما تحول الاتحاد الكونفدرالي الامريكي عام ١٧٧٤ إلى اتحاد فيدرالي وفقاً لدستور عام ١٧٨٩[٩].

وإذا كان من مميزات النظام الكونفدرالي هو ان الدولة الداخلة فيه تحتفظ بسيادتها الخارجية وعلمها وجيشها الوطني وتمثيلها الدبلوماسي الخارجي وفي المنظمات الدولية، فأن في النظام الفيدرالي تفقد الدولة أو الاقليم أو الولايات المنضوية تحته سيادتها الدولية والاقليمية وتمثيلها الدبلوماسي وتناط بالدولة الاتحادية ونظامها السياسي.

والنقطة الجوهرية في قيام الصيغة الفيدرالية لشكل الدولة ونظامها السياسي هو رغبة الاقاليم او الولايات او الدول الصغيرة والامارات مثل (امارات الخليج العربي)

(٩) قحطان احمد سليمان الحمدان، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٧.

في الانضمام والاندماج والتوحد في ظل دولة مركزية واحدة، وليس العكس، هو العمل على تفتيت الدولة الموحدة البسيطة إلى دولة فيدرالية على اساس قومي او طائفي. لأن الفيدرالية التي أقيمت في الولايات المتحدة الامريكية او الهند او المانيا الاتحادية وغيرها، هي ليست على غير هذه الاسس، إذ ان بناء الدولة المركزية الواحدة قد تم فيها مراعاة الخصائص الوطنية والقومية وحتى الدينية، لكل ثقافة من الثقافات المكونة للمجتمع. وهذا ما جسدهُ النظام الفيدرالي السويسري في عام ١٨٤٩، وفي الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٧٨٩ والنظام الفيدرالي الكندي الذي تأسس في ١٨٦٧، وغيرها من الفيدراليات الحديثة التكوين[١٠].

ويتضح مما سبق ان الفيدرالية هو اتحاد عدة دول او ولايات بمقتضى دستور يحدد وينظم العلاقة ما بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم او الولايات وتفنى الشخصية الدولية للدول الاعضاء في شخصية الدولة الاتحادية.

المبحث الثاني: واقع الفيدرالية في العراق

إن اطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي اطروحة حديثة العهد، إذ ظهرت أولاً في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وعلى وجه التحديد بعد دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، ومن ثم خروجها في اذار ١٩٩١، إذ أضحت منطقة شمال العراق ذات الاغلبية الكردية خارج سيطرة السلطة المركزية في بغداد بدعم من قوات التحالف الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية[١١]، وعلى أثر ذلك اصدر المجلس الوطني لكردستان العراق في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢، والذي تشكل بعد الانتخابات التي اجريت في ١٩ آيار ١٩٩٢، بيان اعلان الاتحاد الفيدرالي الذي تضمن اقرار حقه في تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية.. على اساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام

---

(١٠) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٢٦.

(١١) طه حميد حسن العنبكي، العراق بين اللامركزية الادارية والفيدرالية، دراسات استراتيجية، العدد ١٥٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص٤٩.

تعدد الاحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية[١٢]. وقد أقر المجلس بجلسته المرقمة (٣٨) والمؤرخة في التاريخ نفسه المشار إليه آنفاً هذا البيان الذي قدم إليه من رئاسته، وطلب من مجلس وزراء أقليم كردستان تنفيذ هذا القرار، وفي اجتماع ثاني عقد في ٦ تشرين الاول ١٩٩٢ قرر المجلس الوطني لكردستان العراق (ان تستمر السلطات المختصة في اقليم كردستان بممارسة صلاحيات السلطات الفيدرالية (الاتحادية) وتحل محلها في كل ما له علاقة بشؤون اقليم كردستان لحين اقرار الحكومة المركزية بقرار المجلس الوطني لكردستان العراق المتخذ في ١٩٩٢/١٠/٤ واعترافها بالصلاحيات الدستورية لسلطات الاقليم)[١٣].

بدأ مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من القوى الكردية، ولاسيما الحزبين الكبيرين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق، حتى توج هذا الامر بالدعوة إلى اقامة اللامركزية السياسية . الفيدرالية في العراق في الاجتماع الذي عقدته المعارضة العراقية بأطرافها المتعددة في لندن في ١٤-١٥ كانون الاول ٢٠٠٢ حينما أكدت ضرورة بناء عراق ما بعد صدام حسين على اسس التعددية والديمقراطية والفيدرالية ، ثم عادت تلك القوى لتؤكد مرة أخرى هذا الأمر في مؤتمر صلاح الدين عام ٢٠٠٣[١٤]

لقد ظلت صيغة بناء عراق جديد على اساس مبادىء التعددية والديمقراطية والفيدرالية واحترام حقوق الإنسان هي محور الاجتماعات المتكررة التي عقدتها قوى المعارضة على مدى عقد من الزمن ولحين احتلال بغداد من قبل القوات الامريكية وحليفاتها الأخرى في التاسع من نيسان ٢٠٠٣. وقد تمت بلورة هذه الصيغة فعلياً في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي أصبح نافذ المفعول ابتداءً من نهاية

---

[١٢] غانم محمد صالح، الفيدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٦.

[١٣] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٦.

[١٤] طه حميد حسن العنبكي، مصدر سابق، ص٥٠.

حزيران ٢٠٠٤[١٥] . إذ نصت المادة الرابعة منه على ان (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي . فيدرالي). وجاء في المادة نفسها ان تتقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب[١٦] .

وقد فصل القانون المسائل المتعلقة بالنظام الفيدرالي ولاسيما تأكيده ان الحكومة العراقية الانتقالية هي الحكومة الاتحادية وتتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية كما تنص المادة (٢٤). بل حدد على وجه الدقة اختصاص هذه الحكومة الانتقالية الاتحادية في المادة (٢٥). وتم تأكيد ذلك عند تنظيمه للسلطة القضائية إذ وصفها بالاتحادية (الباب السادس) والذي نظم فيه تشكيل المحاكم الاتحادية واختصاصاتها[١٧]. وجاء الباب الثامن لينظم الاقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية. وقد ذهبت المادة (٥٢) إلى الدعوة لمنع تركيز السلطة في الحكومة المركزية وهو ما ينبغي ان يتمسك به النظام الاتحادي، ولعل ذلك سيعطي صلاحيات للاقاليم والبلديات والهيئات المحلية، بحيث تشيع اللامركزية في الادارة. واعترفت المادة (٥٣) بحكومة اقليم كردستان في المناطق التي كانت تدار من جانبها قبل ١٩ آذار ٢٠٠٣، أي قبل الحرب على العراق وحددتها في تلك المناطق الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى[١٨].

وعلى الرغم من رغم وجود حكومتين في السليمانية واربيل، فإن القانون عدَ مصطلح (حكومة اقليم كردستان) يعني المؤسسات الكردستانية التالية: المجلس الوطني الكردستاني ومجلس وزراء كردستان والسلطة القضائية الاقليمية، وهو ما يُخفي

---

[١٥] غام محمد صالح، مصدر سابق، ص٧.

[١٦] قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.

[١٧] نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: الواقع والطموح ، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٥٦.

[١٨] عبدالحسين شعبان، اشكاليات الدستور العراقي المؤقت الحقوق الفردية والهياكل السياسية، دراسات استراتيجية، العدد ١٤٠، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤، ص١٩.

الدعوة لتوحيد هذه المؤسسات وأنه قد آن الأوان لمثل هذا الانقسام ان ينتهي. وستكون الدعوة لاجراء انتخابات في كردستان بعد الانتخابات العامة في العراق مسألة ضرورية لوضع حد للوضع غير الطبيعي الذي اقيم على اساس المناصفة. لكن القانون لم يذهب إلى الحد الذي يعلن فيه قبول فيدرالية كردستانية طبقاً للقرار الصادر عن البرلمان الكردستاني في ١٩٩٢/١٠/٤ بالاجماع باختيار شكل العلاقة الجديد مع الحكومة المركزية. ويبدو ان الاشكاليات والاعتراضات من جانب بعض الاطراف داخل مجلس الحكم الانتقالي هي التي حالت دون ذلك، كما كان من الممكن اصدار اعلان صريح وواضح بجمهورية العراق الفيدرالية (الاتحادية) أي بين العراق والاكراد ولكن هذه الصيغة ظلت معومة وبين السطور بسبب عدم توافر قناعات كاملة حاصلة من جانب الاطراف الإسلامية الشيعية والسُنّية وغيرها من داخل المجلس ومن خارجه. ولذلك جاءت الفقرة (ج) من المادة (٥٣) وكأنها ارضاء للمحتجين على قرار الفيدرالية حين اعطت لمجموعة من المحافظات (خارج اقليم كردستان) لا تتجاوز الثلاث (فيما عدا بغداد وكركوك) تشكيل اقاليم فيما بينها، وللحكومة العراقية المؤقتة ان تقترح آليات لتشكيل هذه الاقاليم على ان تقرها الجمعية الوطنية[١٩].

أما دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، الذي اقر كدستور دائم عبر الاستفتاء الشعبي، فقد اكدت ديباجته نظاماً اتحادياً، ولم تشر إلى نظام فيدرالي، وهو فعل مقصود لأن عبارة اتحادي اوسع معنى من فيدرالي. فالكونفدرالية تقع ضمن عبارة اتحادي، ومن ثم اريد به عدم التقيد بالفيدرالية في كل الحالات، في حين ان نصوص الدستور الأخرى في اشارتها إلى السلطة الاتحادية والسلطات الاقليمية إنما تُعبر عن الفيدرالية[٢٠].

مع تعثر الوجود الامريكي وارتباك مشروعه السياسي بفعل اعمال المقاومة العراقية اصبح التلويح بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية يأخذ بعداً علنياً هذه المرة، ولم يعد يخفي قادة كبار في الادارة الامريكية ان خيار التقسيم بات امراً

---

[١٩] عبدالحسين شعبان، مصدر سابق، ص٢٠.

[٢٠] قحطان احمد سليمان الحمداني، ص٢٩.

استراتيجياً للادارة الامريكية للتخلص من مأزقها في العراق، إذ ان اشغال العراقيين بصراعاتهم الداخلية سيخفف العبء المتواصل على القوات الامريكية، ويسمح بتبني خيارات مهمة من بينها الانسحاب المشرف من العراق، وقد كتب وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر كثيراً من المقالات التي تدعوا إلى تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث ، والسبب كما يراه كيسنجر ان العراق أنشيء لاسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده، بمؤسسات تمثيلية، ولهذا سوف يتجه بعد حين إلى الاوتوقراطية أو بتفكك إلى عناصره الاثنية المكونة له إذ أن البلدان العاجزة عن بناء مؤسسات مركزية ديمقراطية يصبح تفكيكها إلى دول ثلاث خياراً مفضلاً على الحرب الاهلية المفتوحة على حد وصفه[٢١].

أما السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن فقد كرر في ايلول ٢٠٠٧ دعواته السابقة إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعات شيعية وسُنّية وكردية كونه حلاً عملياً لمعضلة العراق الراهنة. وقد وصف بعضهم مشروع بايدن بأنه آخر حلقة من استراتيجية الفوضى التي اعتمدتها ادارة الرئيس بوش في العراق لايصاله إلى الحرب الاهلية والصراع الطائفي والعرقي[٢٢].

غير ان مشروع تفكيك العراق والوطن العربي هو في الاساس مشروع يهودي قديم، ولعل اقدم وثيقة صهيونية تتحدث رسمياً عن تفكيك العراق والوطن العربي هي تلك المعروفة بأسم (وثيقة كارينجا)، الصحفي الهندي الذي اعطاه الرئيس جمال عبدالناصر وثيقة هيئة الاركان الاسرائيلية حول تفكيك المنطقة، فنشرها في كتاب حمل عنوان (خنجر اسرائيل) عام ١٩٥٧.

وهي وثيقة وضعت على خلفية العدوان الثلاثي على مصر، ونشرت بالعربية في تموز ١٩٦٧ عن (دار دمشق) وتتحدث تلك الوثيقة عن انشاء دولة درزية في منطقة الصحراء وجبل تدمر، ودولة شيعية في جبل عامل ونواحيه في لبنان، ودولة مارونية في جبل لبنان، ودولة علوية في اللاذقية حتى حدود تركيا، ودولة كردية في شمال العراق،

---

[٢١] دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١٦.

[٢٢] دهام محمد العزاوي، مصدر سابق، ص١١٧.

ودولة او منطقة ذات استقلال ذاتي للاقباط. كما كانت استراتيجية تقسيم العراق حجر الزاوية في ورقة المحافظين الجدد لنتنياهو عام ١٩٩٦، وفي المشروع الذي وضعوه في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٠ في ورقة بعنوان (بداية جديدة). وفي ٢٠٠٣/١١/٢٥، طرح الصهيوني ليزلي غلب فكرة تقسيم العراق رسمياً في مقالة في صحيفة نيويورك تايمز تحمل عنوان (حل الثلاث دول)[٢٣].

إن مشروع تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية وعرقية مشروع يداعب مخيلة الساسة الاسرائيليين منذ زمن بعيد، فقد صرح مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل الاسبق في جريدة بديعوت احرنوت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١١ قائلاً: (.... العراق هو العدو الاكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في الشمال العراقي، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سُنّية في الوسط)[٢٤]. وكذلك ما أكده جون يو استاذ القانون في جامعة كاليفورنيا والباحث في منظمة اليمين المتطرف المعروف بأسم (American Enterprise Institute) والذي اقترح في مقال له تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق (اقاليم) ويبرر رؤيته بأن العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت هناك ٧٤ دولة مستقلة، والآن عدد الدول المستقلة ١٩٣ ويذكر ايضاً الدور الامريكي في تمزيق وتقسيم الاتحاد السوفيتي وعدد من دول اوربا الشرقية مثل تشيكوسلوفاكية إلى دولتين وهما الشيك وسلوفاكي[٢٥]

لم تتشكل أية اقاليم في العراق بعد اعلان الدستور، وهنالك دعوات إلى انشائها، واخرى رافضة لها ومنها:[٢٦]

أ. اقاليم الجنوب، وتشمل محافظات البصرة والناصرية والعمارة، وقد عقدت عدة اجتماعات ضمت مسؤولي ومثقفي هذه المحافظات. وكان وائل

---

[٢٣] نور الدين الحيالي، المشاريع الكبرى لتقسيم العراق ومحافظاته، بغداد، ٢٠٠١، ص٣١٨.

[٢٤] نقلاً عن: كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الاوسط، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص٢٨.

[٢٥] إبراهيم حسيب الغالبي، محمد صادق الهاشمي، الائتلاف الشيعي بين العراق الجديد والتحدي الطائفي، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص١٢٢.

[٢٦] قحطان احمد سليمان الحمداني، مصدر سابق، ص٤٣.

عبداللطيف، محافظ البصرة السابق، أحد دعاة هذا المطلب، واصدر كراساً بعنوان (رؤيا في نظرية الفيدرالية) وهناك من يدعوا إلى اقليم البصرة فقط.

ب. حكومة الحكم الذاتي جنوب العراق الموحد: وقد دعا إليه ٤٥ شيخاً من شيوخ العشائر من محافظات البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والسماوة، ووقعوا على وثيقة التأسيس، واختاروا عبدالمحسن شلش رئيساً لها لمدة خمس سنوات، وتضمنت الوثيقة تشكيل هيئات ادارية، ومجلس شورى، ومجلس اعمار، ومجالس اقتصادية عديدة.

ج. اقليم الوسط والجنوب: ويشمل كل محافظات الجنوب والوسط بما فيها بغداد، وقد طرحها السيد عبدالعزيز الحكيم، حيث اجتمع محافظو هذه المحافظات في النجف في آذار ٢٠٠٦ وناقشوا آليات العمل لتنفيذ ذلك، وقرروا عقد اجتماعات مقبلة لتفعيل المقترح. ولكن ذلك لم يتحقق ربما بسبب رفض التيار الصدري الذي يخشى تقسيم العراق بأسم الفيدرالية، غير ان المجلس الإسلامي الأعلى لا ينفك يطالب به. ونفى عمار الحكيم ان يكون لمشروعه علاقة بمقترح بايدن لتقسيم العراق، وان مشروعه يضم تسع محافظات ، من الكوت إلى البصرة دون بغداد، وزار على رأس وفد من المجلس الإسلامي الاعلى الانبار والتقى الشيخ أحمد ابو ريشة زعيم مجلس الصحوة لحثه على تشكيل الفيدرالية، وتأييد فيدرالية الجنوب.

د. الاقليم الغربي: ويشمل محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى، وقد طرح هذا المشروع من قبل فصال الكعود الذي كان محافظاً للانبار، ولكنه تعرض للنقد والاستنكار من قبل المسؤولين في المحافظات الثلاث خشية تقسيم العراق، وقد رفض الشيخ علي حاتم شيخ عشائر الدليم في زيارته إلى واشنطن مبدأ الفيدرالية.

إن الاطراف المعارضة والمنتقدة للنظام الفيدرالي ولاسيما في مناطق العراق غير اقليم كردستان، ترى ثمة نتائج تهدد الوحدة الوطنية العراقية وتقود إلى اشكاليات عدة ويمكن حصر الاعتراضات والانتقادات بما يأتي:[٢٧]

أولاً: إن الفيدرالية المقترحة قائمة على اساس طائفي فهي تقترح فيدرالية للشيعة وأخرى للسُنّة وهذا يقود بشكل حتمي إلى الغاء للهوية الوطنية وتأكيد هويات طائفية تترسخ وتصبح واقعاً له عواقبه الوخيمة، فالتجارب الفيدرالية في اغلب الدول المتقدمة غير قائمة على مثل هذا الاساس كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وسويسرا والارجنتين وغيرها من الدول الاوربية.

ثانياً: ان الوضع الحالي غير مهيأ لقبول الفيدرالية حتى ضمن نطاق الاقليم الواحد. إذ أن تعدد الاحزاب واختلاف الاجندات لكل منها مع وجود بعض المليشيات المسلحة سيؤدي إلى احتراب داخلي على سلطة الاقليم ويكون ما هرب منه المؤيدون للفيدرالية لتجاوز الاختلاف والصراع قد ذهبوا إليه عن طريق الفيدرالية نفسها.

ثالثاً: يرى بعضهم ان قيام فيدرالية في العراق بهذه الطريقة إذ يريدها طرف ويرفضها آخر أمر غير ممكن وهو خلاف القانون الدولي الذي ينص على وجوب استفتاء الطرفين الراغبين في دخول عملية الفدرلة.

رابعاً: ان الفيدرالية وان قُبلت من حيث المبدأ إلا أنه لا يمكن قيامها في ظل الاحتلال لأن ذلك سيؤدي إلى تقسيم البلد.

وعليه فإن تقسيم العراق إلى دويلات طائفية مخطط صهيوني – امريكي لاشغال العراقيين بصراعاتهم الطائفية والعرقية والذي يُعد آخر حلقة من استراتيجية الفوضى الخلاقة التي اعتمدتها الادارة الامريكية في العراق حسب رأي السيناتور جوزيف بايدن.

---

[٢٧] ابراهيم حسيب الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم في دولة العراق الجديد، مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ، ص٢٠٠.

وفيما يتعلق بثروة النفط والغاز تذكر المادة (١١١) من الدستور العراقي ان (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) وهذا يعني ان كل نفط العراق هو ملك كل شعب العراق، ولا تعني هذه المادة كما يفسرها بعضهم ان النفط والغاز في اقليم ما او محافظة ما هو ملك الشعب العراقي في ذلك الاقليم او تلك المحافظة، فالصيغة عامة شاملة لا تقبل التأويل[٢٨].

أما المادة (١١٢) نصت على ان:[٢٩]

أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة ، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة احدث تقنيات مبادىء السوق وتشجيع الاستثمار.

إن المادة الـ (١١٢) من الدستور لم تأخذ بنظر الحسبان اماكن وجود الحقول النفطية والتي تتركز في جنوب العراق وشماله من دون وسطه وغربه، وفي هاتين المنطقتين (وسط وغرب العراق) يتركز العراقيون من السُنّة ، مما يجعل النفط حصراً بيد العراقيين من المكونات المجتمعية الأخرى.

كما ان المادة الـ (١١٢) من الدستور، ذكرت في صياغتها جملة (النفط والغاز المنتج من الحقول الحالية) ، ولم تذكر الحقول الأخرى غير المطورة، وكذلك التي لم تكتشف بعد واذا ما علمنا العراق يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة حسب احصائيات

---

[٢٨] عبدالحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية... خيارات الانطلاق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص١٥١.

[٢٩] جواد كاظم البكري، الفيدرالية الادارية وأسس توزيع الثروات رؤية في التجربة العراقية على وفق الدستور، مصدر سابق، ص٢١٥.

الاحتياطيات النفطية الثابتة فقط، ليصل إلى (١١٥) مليار برميل، فأن هكذا مادة ستشكل بلا شك نقطة خلافية بين الفرقاء السياسيين العراقيين، كما إن المادة نفسها تعطي الاولوية لقانون الاقليم في حالة الاختلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم[٣٠].

وان المادة الـ(١١٢) من الدستور تقرأ في اقليم كردستان العراق، بشكل مختلف عما تقرأه الحكومة الاتحادية في بغداد، إذ يعتقد الكرد ان الحقول غير المستثمرة سوف تقع ضمن السيطرة الحصرية لاقليم كردستان (في كركوك مثلاً)، إذا ما وافق سكان كركوك على الانضمام إلى اقليم كردستان[٣١].

وهناك من يرى بأن مواد الدستور المتعلقة بالنفط تشير . على الرغم من عدم الوضوح . إلى ان الكلمة النهائية لموضوع النفط هو للمحافظات والاقاليم، ولاسيما المادة (١١٥) من الدستور التي تنص (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حال الخلاف بينهما)، وهذا يعني ان الثروات الطبيعية بإستثناء النفط والغاز كالحديد والزنك والنحاس والذهب والماس والفحم الحجري واليورانيوم والحجر والمرمر وغيرها من المعادن، هي من اختصاص حكومات الاقاليم حصراً لأنه لم يرد لها ذكر في المادة (١١٠) الخاصة بتحديد الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ولا في المادة (١١٤) الخاصة بالقضايا المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم[٣٢].

بناءً عليه تملك حكومات الاقاليم حق استثمار هذه المعادن والبحث عنها واستخراجها وادارتها وبيعها وتصديرها او استخدامها في الصناعات المحلية، أي انها

---

[٣٠] أثير ادريس عبدالزهرة، مصدر سابق، ص٢٣٤.

[٣١] المصدر نفسه ، ص٢٣٤.

[٣٢] مجموعة من الباحثين، الامكانات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص١٠٧.

تملك حق التصرف بها بكل انواع التصرفات المادية والقانونية لاستثمارها على الوجه الذي تراه مناسباً لا يشاركها فيها احد[٣٣].

وفي ضمن قانون الموازنة لعام ٢٠١٠ نجد لاول مرة حصة تعويضية للمحافظات المنتجة للنفط الخام والغاز، إذ يقضي هذا القانون بتخصيص دولار عن كل برميل منتج ودولار عن كل برميل مصفى ودولار واحد مقابل انتاج كل (١٥٠) متراً مكعباً من الغاز الطبيعي. ويمنح هذا القانون الصلاحية لوزير المالية الاتحادي بتخصيص ٢٠ دولاراً من كل سمة دخول للزائر الاجنبي للعتبات المقدسة من باب الايرادات الاخرى التي توزع إلى المحافظات المعنية على ان تصرف لتطوير مدن العتبات المقدسة لتكون مكملة لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم الممول من الموازنة التي تقرها الحكومة الاتحادية[٣٤].

تُعد المياه ثروة طبيعية مهمة، بل ربما ستفوق أهميتها، في العشرين سنة المقبلة، أهمية النفط والغاز، وقد ورد ذكرها في كل من الفقرة ثامناً من المادة (١١٠) الخاصة بالاختصاصات الحصرية والفقرة سابعاً من المادة (١١٤) الخاصة بالاختصاصات المشتركة[٣٥].

لقد ساد الاعتقاد لدى الاكراد بعد اقرار الدستور بأن انتاج النفط وتصديره سيكونان بيد سلطة الاقليم، ولذلك منحت سلطات الاقليم الشركات الاجنبية رخصة التنقيب عن النفط، ومنها شركات نرويجية وكندية وتركية واسترالية وسويسرية وامارتية وامريكية وكورية. وقد وقعت مجموعة شركات هندية (ريليانس الصناعية) عقدي مشاركة للاستكشاف النفطي، وافتتحت مكتباً لها في اربيل عام ٢٠٠٦، ونفذت مسحاً جيولوجياً في الاقليم، وتم تحديد ٤٠ موقعاً للتنقيب عن النفط، ومنحت امتيازات جديدة لشركات اجنبية، منها ٧ عقود لشركات نمساوية ومجرية، و١٥ عقداً لشركات

---

(٣٣) جواد كاظم البكري، الفيدرالية في العراق جدلية المفهوم وصراع الارادات، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٢، ص١٠٢.

(٣٤) مجموعة من الباحثين، مصدر سابق، ص١٠٨.

(٣٥) جواد كاظم البكري، الفيدرالية في العراق جدلية المفهوم وصراع الارادات، مصدر سابق، ص١٠٢.

هندية[٣٦]، وقد رفضت وزارة النفط العراقية الاعتراف بقانونية العقود التي ابرمتها الحكومة الاقليمية الكردية، وفضلاً عن ذلك، فقد اعلن ان الحكومة المركزية ستمنع أية شركة دولية ابرمت عقداً في الشمال من الاشتراك في تقديم عطاءات للاستثمار في حقول النفط الاكثر ربحاً بكثير في الجنوب. وقد أضاف هذا المنع الشركات النفطية الدولية الكبرى، وقلل من طموحات الحكومة الاقليمية الكردية بالتطوير[٣٧].

وفي هذا الصدد تؤكد حكومة الاقليم ان وزارة النفط في بغداد تعرقل حق السلطات الكردية في التوقيع على عقود نفطية يجيزها الدستور، ويؤكد قادة اقليم كردستان بأن قانون النفط يتماشى مع الدستور العراقي الذي يقر بوضوح تفوق قانون الاقليم على (قانون الحكومة الفيدرالية) في هذه المسألة[٣٨].

ويرى بعضهم ان الفيدرالية هي أنموذج اقتصادي أكثر من كونه سياسياً، فهي تنصرف إلى الشؤون المالية والادارية اكثر من تعلقها بالامور السياسية التي تتصل بالمصلحة العليا للدولة الاتحادية، فمن حيث الادارة يتولى الكادر الاداري تقديم الخدمات للمواطنين في الحكومات المحلية، ويكون تابعاً لتلك الوحدة الادارية وبالمقابل فأن الحكومة الاتحادية تعمل على تحديد ميزانية خاصة للحكومات المحلية حسب حاجات سكانها إلى الخدمات العامة مع الأخذ بنظر الحسبان مدى القدرة التي تهدف لها الحكومة المحلية في ادارة شؤونها العامة.

كما تعطى للحكومات المحلية صلاحيات واسعة في المجال الاقتصادي، إذ تقوم الحكومة الاتحادية بالسماح لحكومات الاقاليم بجباية الضرائب وفرض الرسوم والغرامات، علماً ان ذلك التوجه الاقليمي يبنى على اساس من التنسيق في تخصيص

---

[٣٦] قحطان احمد سليمان الحمداني، مصدر سابق، ص٣٧.

[٣٧] فيبي مار، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، عراق ما بعد ٢٠٠٣، مطابع دار أمل الجديدة، دمشق، ٢٠١٣، ص١٠٨.. ولمزيد من المعلومات ينظر: حسين جمعة وآخرون، في ندوة الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة على ضوء اعلان المبادىء (ابعادها ونتائجها)، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص٢٢٠. وكذلك ينظر: مجموعة من الاساتذة والمفكرين، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة الاتفاقية العراقية الامريكية (في بعدها الاستراتيجي، النفطي، القانوني، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص١٨٧.

[٣٨] التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠– ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١٠٥.

انواع الايرادات العامة والنفقات العامة سواء أكانت للاتحاد أم للاقاليم أم انها تحسب نسبة بينهما ووفقاً لتفصيلات القانون الخاص بذلك[٣٩].

وينظر دعاة النظام الفيدرالي إلى أنه يتضمن تحقيق فوائد اقتصادية اهمها:[٤٠]

١. الاستغلال الأمثل للموارد المحلية (البشرية والطبيعية والمالية) لصالح التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة.
٢. إن النظام اللامركزي يخلق فرصة الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية لغرض تلبية حاجات السكان المحليين، وخلق تنمية حقيقة تزيد من زيادة أهمية الاقليم او الوحدة الادارية ومساهماتها في الدخل المحلي وتحقيق مستوى معيشي مناسب للسكان تكون موازية للمستوى العام في البلد، واعادة التوازن في تنمية المنطقة.
٣. الحد من مشكلة تفاوت درجة التطور والتنمية بين مختلف الاقاليم في اطار البلد الواحد، فضلاً عن تنشيط الاقاليم المهمشة واستثمار مواردها.

وبناءً على ذلك حدد الدستور كيفية توزيع الثروات الطبيعية ما بين السلطة المركزية وسلطة الاقاليم.

المبحث الثالث: مستقبل الفيدرالية في العراق

إن مستقبل الفيدرالية في العراق غير واضح تماماً بسبب عدم اجماع العراقيين على الفيدرالية أولاً، وبسبب تزوير نتائج الاستفتاء على الدستور ثانياً. ولكن هنالك تيار واسع يؤمن بها، ويسعى إلى تحقيقها، وهي متحققة الآن في اقليم كردستان فقط، أما بالنسبة إلى احتمالات المستقبل فيمكن القول انها تتراوح بين الاحتمالات الآتية:[٤١]

١. الاقتصار على فيدرالية واحدة لاقليم كردستان مع احتمالات توسيعها بضم كركوك وسنجار وخانقين ومندلي ومخمور وزمار إليه، أما بقية محافظات العراق فسوف

---

[٣٩] عاطف لافي مرزوق، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادىء هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص٥٦.

[٤٠] المصدر نفسه، ص٥٧.

[٤١] قحطان احمد سليمان الحمداني، مصدر سابق، ص٤٥.

تتمتع باللامركزية الادارية ، وكذلك الادارات المحلية، وهذه الحالة شاذة لأن الفيدرالية لا تطبق على جزء من البلاد فقط.

٢. إقامة فيدراليتين من اقليم كردستان وسائر العراق، ومن ثم لا يكون هنالك تساوي في الحجم والسكان، ولا يمكن مساواتهما في الاختصاصات والتمثيل والحصص المالية.

٣. تحقيق الفيدرالية من خلال (٥-٦) فيدراليات، من ضمنها فيدرالية بغداد وفيدرالية كركوك إلى جانب اقليم كردستان، واقليم الجنوب، والاقليم الغربي، وهذا الاحتمال اكثر رجاحة، وربما تشكل الاتصالات بين مسؤولي المحافظات تأييداً لهذا الاحتمال. ويصطدم هذا الاحتمال برفض الاكراد فيدرالية كركوك، ومحاولة ضمها إلى اقليم كردستان في حالة الاستفتاء.

٤. الفيدرالية الجغرافية: وهي تحويل المحافظات القائمة إلى فيدراليات باستقلالية داخلية واسعة، مع ارتباطها بالسلطة الاتحادية المسؤولة عن قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والمالية والاقتصادية، وهو الأكثر قبولاً من الشعب العراقي لأنه يقوم على الجغرافيا، وليس على العرق والمذهب والدين، ومن ثم فأن فرص نجاحها افضل من غيرها.

٥. استمرار الوضع العراقي على حاله، أي وجود سلطة اتحادية إلى جانب اقليم كردستان والمحافظات ، بينما ترغب القيادات الكردية بوجود اقاليم أخرى خشية على مستقبل اقليم كردستان. وقد يفضي ذلك إلى العدول عن الفيدرالية عبر تغيير الدستور، وبالتالي فأن القيادات الكردية قد تنسحب من العملية السياسية وتهدد بإعلان انفصال الاقليم، ويستبعد ان تقبل باللامركزية الادارية للاقليم، لاسيما وان بعض قياداتها كان يطرح الكونفيدرالية قبل الفيدرالية.

٦. رفض الفيدرالية والعودة إلى السلطة المركزية، ومنح المحافظات اختصاصات اللامركزية الادارية وفقاً للصيغ السائدة في العالم، لاسيما ان احزاباً عراقية عديدة ترفض الفيدرالية كالتيار الصدري والتيار القومي وحزب الفضيلة والحزب الإسلامي.

٧. تحقيق نظام اتحادي مختلط يجمع بين الفيدرالية والكونفيدرالية من أجل استيعاب الممارسات الكردية في التعامل مع الجهات الخارجية، وهذا الاحتمال يُرضي الاكراد، ولكنه لا يُرضي العرب.
٨. القبول بانفصال اقليم كردستان، وبقاء العراق على وضعه الحالي أي لامركزية المحافظات ، وهو أمر بعيد الاحتمال الآن لسبب رفض العراقيين الانفصال وعدم قبول دول الجوار وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

إن من العراقيين من يرفض مبدأ تطبيق الفيدرالية في العراق، لأنها . في رأيه . خطوة أولية لتجزئة العراق وتقسيمه ولا سيما ان هناك اطرافاً سياسية تسعى إلى قيام اقاليم تقوم على مسوغات عرقية أو مذهبية، مما يمهد لصراعات سياسية قد تتطور إلى صراعات مسلحة.

ان من الامور التي يجب الاعتماد عليها عند تطبيق الفيدرالية وتحقيق الوحدة الوطنية في العراق، هي تجرد سلطة الدولة المتمثلة بمؤسسات النظام السياسي من الانحياز لأية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الاخرى داخل حدود الدولة الواحدة، لذلك يجب ان يكون هناك حد أدنى من الاتفاق حول القيم التي تُعد ضرورية للابقاء على النظام الاجتماعي، والتقريب بين الهويات ووضعها في اطار وطني عام، بتعزيز شعور افرادها بانتمائهم سياساً ومجتمعياً واقتصادياً إلى الدول القائمة مع عدم اهمال المشاعر الخاصة، عرقية، طائفية، والتي عادة ما تصبح في ظل الوحدة الوطنية والولاء للدولة عنصر اغناء في المجتمع، لذلك يجب ان لا يفرط بحقوق ومصالح مجموعة اثنية او اقلية لحساب الاغلبية، فهذا التفريط يقود إلى التمرد على السلطة السياسية([٤٢]).

إن اقرار الفيدرالية في العراق أدى إلى قيام أقليم كردستان . على اساس عرقي . يلبي طموح الاكراد في قيام دولة كردية كبرى في المستقبل تضم اكراد المنطقة المتوزعين في دول : إيران، تركيا، سوريا، العراق مما يؤدي إلى تدخلات سياسية

([٤٢]) ياسر علي ابراهيم؛ اسرا ء علاء الدين نوري، الفيدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٤، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص٢٣١.

وعسكرية في شؤون العراق، كما يحدث الآن . على الحدود العراقية المشتركة بينه وبين ايران وتركيا، كما ان قيام اقليم الوسط والجنوب على اساس مذهبي يكون مدعاة لتدخل أجنبي مؤيد ومعارض[٤٣]. ويعتقد الخبير الاقتصادي الدكتور كامل العضاض (إن قيام الفيدراليات وخصوصاً الجنوبية أو الوسطية ستصب لصالح اللاعب الثاني إيران فقط عندما يتمكن من الوصول إلى حالة توازن في الصراعين السياسي والعسكري مع الولايات المتحدة)[٤٤]. وهذه في الواقع تشكل مخاوف اطراف عراقية معينة من موضوعة الفيدرالية، ولكنها في ذات الوقت قد تمثل مخاوف اطراف اقليمية وعربية، مثل تركيا التي تتخوف إلى حد كبير من اقامة النظام الفيدرالي لأن ذلك يمنح الكرد العراقيين نوعاً من الاستقلالية الذي قد يثير النزعات الانفصالية لكرد تركيا البالغ عددهم اكثر من اثني عشر مليون شخص وبعبارة أخرى أنها تخشى من ان قيام الفيدرالية في العراق سوف يجعل للكرد حكومتهم الاقليمية ويمنحهم السيطرة على حقول البترول في كركوك وكذلك سوف يدعم اكراد العراق في سعيهم نحو الاستقلال مما يدفع اكراد تركيا إلى تقليدهم. هذا من جانب ومن جانب آخر فأن انقرة ترى ان النظام الفيدرالي في العراق يمكن ان يذوب هوية الوجود التركماني العراقي لاسيما في حال نجاح كرد العراق بضم مدينة كركوك المتنازع عليها إلى اقليم كردستان الفيدرالي، ولا يتحرج الاتراك ولا يترددون في اظهار مخاوفهم وقلقهم باستمرار من ذلك[٤٥]. وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية التركي عبدالله غول من (ان تركيا سوف تتدخل عسكرياً للحيلولة دون ضم كركوك للاقليم الكردي العراقي)[٤٦].

وبالفعل فأن تركيا تدخلت مرات عديدة مستغلة الصراعات الكردية . الكردية طيلة عقد التسعينيات ومتذرعة بضرب قواعد حزب العمال الكردستاني التركي الذي يتخذ بعضاً من الاراضي العراقية منطلقاً لشن عمليات مسلحة على الاراض التركية[٤٧].

---

[٤٣] حسن بحر العلوم، الإسلام والفيدرالية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٣٨.

[٤٤] نقلاً عن: عادل الجبوري، مصدر سابق، ص١٧٩.

[٤٥] المصدر نفسه، ص١٧٩.

[٤٦] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٧٩.

[٤٧] المصدر نفسه، ص١٨٠.

ولكن دُعاة النظام الفيدرالي في العراق يرون ان الفيدرالية التي تعني تطبيق اللامركزية في أرقى درجاتها تُعد أرقى مستويات النماذج الديمقراطية لأنها تعني فسح المجال امام المزيد من المشاركة الشعبية في بناء مرافق ومؤسسات الدولة أفقياً وعمودياً، أفقياً من خلال توزيع الصلاحيات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على صعيد الحكومة المركزية، وعمودياً من خلال توزيع الصلاحيات والثروات بين الحكومة المركزية وبين الحكومات المحلية التي تمثلها أيضاً سلطات محلية مصغرة على غرار السلطات المركزية (سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية). وهذا الأمر يعني ان يكون هناك شعب واعي سياسياً وقادر على تحمل المسؤولية وممارسة السلطة واتخاذ القرار على مستوى الحكومة المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن ضرورة سيادة القانون على الجميع من دون استثناء، والأهم من كل ذلك استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار التام[٤٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل يمتلك العراق هذه القدرة في الوقت الحاضر؟

إن الظروف التي عاشها الشعب العراقي في العقود الماضية أثرت بشكل كبير في ثقافته وقيمه السياسية، وحرمته من أبسط حقوقه وحرياته ، ولهذا مازالت هناك معوقات تعوق تطبيق الفيدرالية ومن ابرز تلك المعوقات ما يأتي:[٤٩]

١. تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى المجتمع العراقي.
٢. تفوق الولاءات والانتماءات الفرعية، كالولاء للطائفة أو الدين أو الحزب على حساب الولاء للوطن.
٣. ضعف أو غياب مؤسسات المجتمع المدني.
٤. تفاقم المشكلات الاقتصادية.
٥. غياب البيئة الآمنة والمستقرة في مناطق كثيرة من العراق.

---

[٤٨] طه حميد حسن العنبكي، مصدر سابق، ص٦١.

[٤٩] المصدر نفسه، ص٦٢.

ويمكن القول مما سبق ان الفيدرالية المقترح تطبيقها في العراق تهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية وتأجيج الصراعات الداخلية ولاسيما ان هنالك قوى سياسية تدعو إلى تقسيم البلاد على أسس طائفية وعرقية.

الخاتمة

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

١. ينشأ الاتحاد الفيدرالي من اندماج عدة دول في دولة واحدة بحيث تتنازل الدول الاعضاء عن سيادتها الدولية والاقليمية لمصلحة سلطة عليا تمثلها على الساحة الدولية وذلك بموجب دستور يحدد مستوى السلطة لكل من الدولة والوحدات المكونة لها.
٢. بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت عام ١٩٩٠ طالبت القوى الكردية وبالتعاون مع قوات التحالف الدولية إلى اعلان الاتحاد الفيدرالي وتحديد شكل العلاقة مع السلطة المركزية. وقد تم اقرار النظام الفيدرالي في العراق بصورة دستورية منذ عام ٢٠٠٤ إذ نصت المادة الرابعة من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق لعام ٢٠٠٤ على أن (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي)... ويقوم النظام الاتحادي في العراق على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الأصل او العرق أو القومية او المذهب).
٣. ان مشروع تقسيم العراق إلى دويلات طائفية مشروع يهودي قديم كونه العدو الاكبر لإسرائيل حسب وجهة نظر الساسة الإسرائيليين.
٤. ان العراق غير مهيأ لتطبيق الفيدرالية في الوقت الحاضر وذلك لتباين الرؤى السياسية ما بين مؤيد ومعارض وفقدان الاستقرار السياسي وغير ذلك الامر الذي يؤدي إلى جعل البلاد ساحة للصراعات الداخلية التي قد تتطور إلى صراعات مسلحة.

الملخص

ان اطروحة الفيدرالية اطروحة حديثة العهد ، اذ ظهرت اولا في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وعلى وجه التحديد بعد دخول القوات العراقية الى دولة الكويت في اب ١٩٩٠ ،ومن ثم خروجها في اذار ١٩٩١، اذ اضحت منطقة شمال العراق ذات الاغلبية الكردية

خارج سيطرة السلطة المركزية في بغداد بدعم من قوات التحالف الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية .

بدأ مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من القوى الكردية في المحافل والمؤتمرات والندوات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق ، حتى توج هذا الامر بالدعوة الى اقامة اللامركزية السياسية الفيدرالية في العراق في الاجتماع الذي عقدته المعارضة العراقية في لندن في ١٤_١٥ كانون الاول ٢٠٠٢ . وقد تمت بلورة هذه الصيغة فعليا في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي اصبح نافذ المفعول ابتداء من نهاية حزيران ٢٠٠٤.

ان اقرار الفيدرالية في العراق ادى الى قيام اقليم كردستان على اساس عرقي يلبي طموح الاكراد في قيام دولة كردية كبرى في المستقبل تضم اكراد المنطقة الموزعين في دول : ايران ، تركيا ، سوريا ، العراق مما يؤدي الى تدخلات سياسية وعسكرية في شؤون العراق كما يحدث الان على الحدود العراقية المشتركة بينه وبين ايران وتركيا ، كما ان قيام اقليم الوسط والجنوب على اساس مذهبي يكون مدعاة لتدخل اجنبي مؤيد ومعارض.

The Reality and Future of Federal in Iraq

Dr. Ibtihal Mohammed Ridha dawood

Abstract

The subject of federal is recent subject .it was appeared at the beginning of the nineties of last century . especially after Iraq's invasion of Kuwait the north of Iraq become out of central authority in Baghdad supporting by USA and international coalition force.

It began the principle of federalism poses from time to time in the forums conferences which can hold by the Iraqi opposition out of Iraq where this is crowned by calling for the establishment of political decentralization and federalism in Iraq . the meeting of Iraqi opposition in London 14-15 2002.

It has actually crystallize this formula in the Iraqi state Administration law for the transitional period which become effective from the end of June 2004.

The federal approval in Iraq led to the Kurdistan region on the basis of ethnicity meets the ambitious kurdsin the great Kurdish state in the future which include distributored kurds in the states region Iraq ,Iran , Syria ,Turkey.It will lead to political and military interference in Iraq saffairs .As it is happening now on the Iraqi border with Iran and Turkey .Also the center and south of the territory on the basis of sectarian be caused for foreign intervention sectarian be in Iraq.